

مدلولات معركة تل أبيض وتداعياتها

ملخص-- تعتبر معركة تل أبيض سلوكاً سياسياً وعسكرياً خاصاً، تتلاقى فيه الرغبة الدولية مع طموح وحدات حماية الشعب، وتعكس تجليات هذه المعركة تساؤلات عدة على المستوى المحلي والإقليمي وستشكل إجاباتها تحديات حقيقية على المشروع الثوري الوطني.

استطاعت وحدات حماية الشعب المسيطر عليها من قبل حزب الاتحاد الديمقراطي (1) PYD، بالتنسيق مع قوات التحالف الدولي، تحقيق انتصارات عسكرية هامة ضد تنظيم الدولة خلال الأشهر الأخيرة ابتداءً من صده في مدينة عين العرب (كوباني) وطرده من محيطها وصولاً إلى إحكام السيطرة على مدينة تل أبيض، وبلدة سلوك في ريف الرقة. وتعتبر معركة تل أبيض سلوكاً سياسياً وعسكرياً خاصاً، تتلاقى فيه الرغبة الدولية مع طموحات أحد المكونات المحلية، حيث يرتجى أمريكياً أن يكون لنتائجها الأثر الفعال لتنفيذ آليات ووظائف التحالف الدولي في مكافحة الإرهاب. وستبرز تجليات هذه المعركة عدة أسئلة على المستوى الثوري والمحلي والمستوى الإقليمي وستشكل إجاباتها تحديات حقيقية على المشروع الثوري الوطني.

قراءة أولية في الحدث وتداعياته

يدلل أسلوب قيادة المعركة على بدء وضوح آليات تطبيق الاستراتيجية الأمريكية لمكافحة الإرهاب في سورية، حيث تمت إدارة المعركة وفق محورين: الأول جوي يتم فيه تكثيف الضربات الجوية في مناطق سيطرة التنظيم على الحدود وتستخدم الطائرات العمودية لقوات التحالف، والثاني بري تقدمت فيه القوات المشتركة في غرفة عمليات بركان الفرات (2) (الشريك المحلي "السني" المنفذ للمهام البرية) بعد عمليات التمشيط الجوي من الشرق (رأس العين) ومن الغرب (كوباني)، والغاية المعلنة هي إبعاد تنظيم الدولة عن الحدود السورية والعمل على الحد من تدفق المقاتلين الأجانب من الطرف التركي.

(1) لا تُعرف وحدات حماية الشعب نفسها بأنها ذراع عسكري للـ pyd، والأصح هو أنها مسيطر عليها من قبله، راجع الرابط:

<http://www.ypgrojava.com/ar/index.php/2013-08-28-13-56-52/1220-2014-09-09-10-22-42>

(2) غرفة عمليات بركان الفرات تتألف من وحدات الحماية الشعب، جيش القصاص، لواء التوحيد، لواء الجهاد، لواء نوار الرقة، لواء جرابلس، الجبهة الكردية، لواء شمس الشمال.



تشكل هذه المعركة أهمية عسكرية خاصة بالنسبة لوحدات الحماية الشعبية، حيث ترى أن بقاء المدينة تحت سيطرة التنظيم يعني صعوبة وصل المناطق الكردية "الكانتونات" (الجزيرة -كوباني -عفرين) وتطبيق نموذج الإدارة الذاتية فيها، كما أن منطقة تل أبيض هي منصة هجوم رئيسة طالما استخدمها التنظيم ضد القرى والمدن ذات الأغلبية الكردية، لذا كان من المهم إزالة هذا العنصر الأمني المهدد لعمق هذه المناطق.

تمت الأحداث المتسارعة في سياق لا تستطيع فيه أنقرة المنشغلة داخلياً على إعاقة المشروع الكردي المتنامي على حدودها، وهو ما تعتبره مهدداً أمنياً قومياً. فتركيا ترى أن سيطرة وحدات الحماية على هذه المنطقة ونشوء مشروع إدارة ذاتية قومي كردي على حدودها يمتد من إيران مروراً بالعراق ووصولاً إلى أقصى شمال غربي سورية على المتوسط، ستعكس على قضيتها الكردية في الداخل، وتخشى أنقرة من مثل هذه الوقائع كونها تشكل محفزاً على إحياء النزعات الانفصالية للكرد المؤيدين لحزب العمال الكردستاني الذي قاد نزاعاً مسلحاً ضد الدولة التركية، خاصة بتزامن هذه الأحداث مع صعود حزب الشعوب الديمقراطية في الانتخابات البرلمانية التركية الأخيرة.

من جهة أخرى يلحظ أن عمليات التحالف الدولي تتنوع بطرق التدخل وذلك وفق التوظيف السياسي والأمني المراد أمريكياً، ففي المناطق الحدودية تكون ذات زخمٍ وفعالية أكبر مما هي بالمناطق الداخلية، حيث أسهمت بطرد تنظيم الدولة من عين عرب (كوباني) وها هي تجره اليوم على الانسحاب من مدينة تل أبيض، الذي عمل منذ سيطرته عليها قبل نحو عام على فرض طوق أمني محكم على المناطق الشرقية والغربية للمدينة بغية قطع التواصل أمام الوحدات الكردية. وتعتبر تل أبيض التي تبعد مائة كيلومتر عن الرقة، مركز ثقل مهم للتنظيم، كما أنها تشكل بوابة استراتيجية له مع تركيا، وتمنحه هامشاً اقتصادياً جراء عمليات التحكم بطرق التجارة ونقل البضائع وتهريب النفط وفرض الضرائب.

لقد كشفت معركة تل أبيض ثغرات في دفاعات تنظيم الدولة سببها الرئيسي انتشاره الأفقي الكبير وتشتت قواته مما يصعب عليه الحفاظ على مكاسباته العسكرية، وعليه بادرت قوات التنظيم بإعادة تجميع صفوفهم بدلاً من استنزافها في القتال والدفاع، وتوجهت قوافل مقاتليها جنوباً باتجاه الرقة بعد أن أخذت ما استطاعت من معدات طبية من مستشفيات تل أبيض بالإضافة إلى مخزون هائل من الدقيق المتواجد في صوامع البلدة. كما أنه بدأت بحفر الخنادق شمال الرقة في إشارة إلى تمترسها ورفع جاهزيتها تحسباً لهجوم قوات غرفة عمليات بركان الفرات على مدينة الرقة.

السيناريو المتوقع

وفقاً للمعطيات الناشئة في تل أبيب فإنه لم يعد مستبعداً نشوء منطقة إدارة ذاتية تحت سيطرة حزب الاتحاد الديمقراطي في شمال سورية ويمتد من عين العرب "كوباني" إلى الحسكة، ورغم تعهد وحدات الحماية الشعبية بتسليم إدارة المنطقة لأبنائها، فإن سلطوية حزب الاتحاد الديمقراطي وسياساته الإقصائية تجاه مناهضيه بالإضافة إلى الرضا الإقليمي والدولي النسبي بهذه الخطوة يعزز من فرص ظهور معالم هذه المنطقة.

يحفز الانتصار الأخير قيادة التحالف الدولي للتنسيق مرة ثالثة مع وحدات الحماية الشعبية وحلفائها للسيطرة على مدينة جرابلس في محافظة حلب، والتي تعتبر المنفذ الأخير لـ "الدولة الإسلامية" على الحدود السورية التركية بالإضافة إلى حسم إمكانية سيطرة التنظيم على باب السلامة.

من المسوغات الداعمة لهذا السيناريو جملة أمور يمكن ذكر أهمها:

- إنهاء سيطرة التنظيم أو القوى "غير المنظمة" وفق المنظور الأمريكي على المعابر الحدودية وتضييق اللجام على انسياب المقاتلين من الحدود، وبالتالي منع تطوير القاعدة البشرية لقوى التطرف والإرهاب.
- تعزيز الشراكة الفعالة مع مكون محلي، فالحالة التنظيمية والعقدية للقوات الكردية تؤهله لملء هذا الفراغ بالإضافة إلى امتلاكه خبرة عسكرية اكتسبها مؤخراً بعد قتال التنظيم.
- استلام بعض قوى المقاومة الإسلامية " كحركة أحرار الشام " للمعابر الحدودية لن يضمن الغايات الأمنية للتحالف الدولي وفق اعتقاد الولايات المتحدة التي لاتزال تتعامل مع أغلب هذه القوى بعين التطرف والإرهاب، كما تعتقد أن سيطرة تلك القوى ستسمح لمزور أشكال متعددة للدعم إلى قوى عابرة للحدود.
- اغتنام حالة التقهقر التي شهدتها التنظيم في تل أبيب بعملية هجومية سريعة تستغل الثغرات الدفاعية المكشوفة لدى التنظيم.

وبالمقابل يتوقع ظهور مجموعة من الاعتراضات التي تجعل مسار تطور الأحداث يشهد متغيرات قد تعيد ترتيب الصورة الكلية في الشمال السوري وأهمها:

- التوصل لحكومة ائتلافية بين حزب العدالة والتنمية والحركة القومية التركية التي تتعزز يوماً بعد يوم فرص حدوثها، والمهم في هذا السياق توحيد رؤيتي الحزب والحركة حيال الرغبات الانفصالية لقوى كردية مصنفة كحركات إرهابية في القانون التركي وهذا من شأنه أن يدفع أنقرة لانتهاج سياسات أكثر صلابة في وجه تمدد مشروع الحكم الذاتي على حدودها. بالإضافة إلى أن تركيا لن تستطيع تحمل أعباء حركات نزوح جماعية يزداد معها احتمالات التداعي والتشطي في البنية المجتمعية لمحافظة الجنوب التركي.
- السياسات التركية المتوقعة حيال هذه الأحداث بدءاً من مطالباتها للنااتو بالتدخل لحماية حدودها مما يهدد أمنها القومي، مروراً بسياسات الدفع التي ستقوم بها في سبيل عرقلة هذا المشروع وليس انتهاءً من تسريع فرص

الاتفاق مع الفاعل الأمريكي الذي قد يفضي بدخول تركيا عسكرياً في التحالف الدولي وبالتالي تزايد فرص فرض مناطق آمنة بالشمال السوري وفق شروطها، وهو ما طمحت إليه الولايات المتحدة منذ بدء عمليات التحالف، وعندئذ قد تتخلى واشنطن عن دعم حزب الاتحاد الديمقراطي مقابل حصولها على دعم تركيا.

- إن إدراك الوعي الجمعي للمكونات العربية في تلك المناطق لتنامي النزعة الانقسامية لحزب الاتحاد الديمقراطي، الذي يشوب مسيرته السياسية والعسكرية منذ بدء أحداث الثورة السورية الكثير من البراغماتية الضيقة والمصالح الحزبية على حساب المصالح الثورية المطالبة بتغيير النظام الذي لا يزال هذا الحزب تربطه علاقات شبه نفعية معه. لذا ورغم التحالف مع كبرى القبائل العربية فإن توغل قوى كردية في مناطق ذات أغلبية عربية ثورية لن يسهم في تحقيق الاستقرار الذي يحقق الوظيفة الأمنية المرجوة.
- من المستبعد أن تتوجه قوات وحدات الحماية الشعبية إلى جرابلس دون تدعيم وتمكين مشروع الحكم المحلي في المناطق التي سيطرت عليها مؤخراً إذ أن الانطلاق في عمليات هجومية جديدة يحتاج لقواعد مستقرة وثابتة لكيلا تغدو خواصر رخوة تهدد المنجز، وعملية التدعيم والتمكين تتوقف على سياسات وحدات الحماية الشعبية في التعامل مع المجتمع المحلي ومدى مراعاته لخصوصياته، وهذا يعد اختباراً وتحدياً صعباً لهذه الوحدات.
- قدرة التنظيم على إشغال قوات التحالف في مناطق أخرى حيث يمكن أن يتجه إلى باب السلامة لتعويض خسارته في تل أبيب، أو يحتمل أن يتمدد في مناطق رخوة في الجسد الجغرافي الممتد من الحسكة لتل أبيب خاصة أن فقدان سيطرته على المعابر الحدودية سيكون له تداعيات اقتصادية لن يكون بمقدوره تحمله لذا يبرز واقعية احتمال إعادة قضمه لبعض الأجزاء في ذلك الجسد متكئاً على علاقاته مع بعض عشائر المنطقة، أو عبر سياسته العسكرية القائمة على الانغماس والتفخيخ في سبيل إحداث اضطرابات داخل المناطق التي خرجت عن سيطرته تمهيداً لإعادة سيطرته عليه واسترجاع المكاسب الاستراتيجية التي فقدها.

الخيار الأمثل

رغم تسارع الأحداث وكثرة الجهات التي تخوضها قوى المقاومة الوطنية إلا أنها أمام تحدٍ جديد لمشروعها الوطني، فهي رغم ترحيبها بخسارات تنظيم الدولة إلا أنها لا تتفق مع سياسة بعض القوى الكردية الإقصائية، مما يجعل حزمة الخيارات أدناه هي المخرج الأمثل لتحسين الشروط الجغرافية في الشمال السوري، وهي عبارة عن مجموعة أفعال عسكرية وسياسية وإدارية ينبغي العمل على تحقيقها جميعاً.

على المستوى الإداري يتوجب على قوى المقاومة الوطنية المشاركة في كافة الفعاليات المدنية والسياسية في المناطق المسيطر عليها من قبل وحدات الحماية الشعبية، ويستدعي ذلك تبنى أصحاب الخبرة والكفاءة المشهود لهم بغض النظر عن انتمائهم القومي أو الحزبي، ودفعهم لتولي مهمة إدارة المناطق المأهولة متكنين في ذلك على البيان الصادر عن غرفة

عمليات بركان الفرات⁽³⁾، كما ينبغي العمل على تسليم نقطة حدود تل أبيض لإدارة مدنية مختصة، تعمل على تسهيل حركة المواطنين بعيداً عن أية مظاهر مسلحة، وكل ذلك بهدف المشاركة الحقيقية في صنع القرارات الإدارية والسياسية ولضمان عدم تفرد وحدات الحماية الشعبية فيها. فعودة نشاط المجلس المحلي ومنظمات المجتمع المدني في تل أبيض التي كانت قبل سيطرة التنظيم سيغير من الواقع الميداني وقد يؤثر على حسابات وحدات حماية الشعب.

أما على المستوى السياسي فينبغي المطالبة بإخراج كافة المسلحين من المدينة وكافة المناطق المسيطر عليها سابقاً مهما كان انتماءهم (أسوة بمدينة إدلب) وإنهاء أي شكل من أشكال العسكرة وال السلاح والمسلحين داخلها، وهذا من شأنه تحقيق عدة غايات تتقاطع فيه المحددات الوطنية عامة مع السمات المحلية الخاصة بالمدينة. كما ينبغي اتباع سياسة محاصرة وحدات الحماية والاتحاد الديمقراطي سياسياً عبر الاستمرار بمطالبته بكشف أجنده السياسية وإظهار مدى توافقه مع المشروع الوطني السوري وذلك وفق سياسة تحرك مرنة منفتحة تعمل على فتح كافة قنوات التواصل والابتعاد عن سياسات التخوين والعمالة وذلك في سبيل سحب أوراق قد يلعب عليها النظام وحلفاؤه، مع ضرورة حسن استغلال كون الاتحاد مصنعاً كحركة إرهابية في دول حلف الناتو بالوقت المناسب. كما يبرز أمام مؤسسات المعارضة السياسية تفعيل وتطوير دور المجلس الكردي الوطني الذي يعتبر معرقلاً لهذه المشاريع.



أما عسكرياً فإن استغلال عدم مبادرة وحدات الحماية بمحاربة قوى المقاومة الوطنية وانشغاله الحالي بتثبيت قواعد الاشتباك مع التنظيم على حدود المنطقة الصناعية، فإنه يجب العمل على تمدد سيطرة قوى المقاومة العسكرية على مناطق سيطرة التنظيم غرب نهر الفرات وخاصة على الشريط الحدودي الممتد من

أخترين إلى الراعي وصولاً إلى جرابلس والذي سيشكل عاملاً مانعاً لأي مشروع انفصالي أو تقسيمي، وسيُنهي جملة الادعاءات الدولية التي ترى أن شرعية تدخل وحدات الحماية تنبع من تواجد التنظيم في المنطقة. وفي هذا السياق لا بد من إدراك ضرورة تكثيف الحرص على عدم إشراك أي قوى غير وطنية أو مصنفة دولياً في عملية إعادة السيطرة على الحدود ثم تسليم إدارة معابرها لقوى مدنية.

إن حزمة الإجراءات أعلاه تبدو أنها إسعافية ولكنها تؤجل في النمو المتسارع للمشاريع غير الوطنية وتمنح قوى المقاومة الفرصة لإتمام رؤيتها حول مشروعها السياسي الجمعي من جهة، ولإتمام السيطرة على محافظة حلب من جهة ثانية وبالتالي ضمان استمرار فعاليتها في المشهد السياسي والعسكري في الجغرافية السورية.

⁽³⁾ راجع البيان على الموقع الإلكتروني التالي: <http://borkan.org/?p=200>